الفصل العاشر

المنفى

تزامن وصولي إلى نقطة جمارك الأردن -عند (H 4) التي يطلق عليها العرب اسم إجفور- مع مناسبة ميمونة إذ كانت الأجراس تقرع إعلاناً لحفل الزواج الملكي في الأردن.

كانت وسائل الإعلام السعودية تزف خبر إبعادي عن المملكة وتعلق على سبب ذلك الإبعاد. ويمكن أن يكون من الادعاء وعدم الحشمة التحدث عن دور واحد من هذين الحديثين في التأثير على المصلحة العامة لقرية إجفور. كانت تلك القرية تحتضر وتراجعت إلى حالة فقر وفراغ بسبب منع النفط العراقي من الوصول إلى مصفاة تكرير النفط اليهودية في حيفا.

إن مناسبات الزواج وقرارات الإبعاد هي أمور ليست غريبة على العالم العربي، كما أن الجميع ينظر إليها -باستثناء الجهات المعنية بها بشكل مباشر- بشيء من التجرد الفلسفي غير المتحيز. لكن موضوع إبعاد جون فيلبي عن السعودية كان أمراً غير عادي. ربما أدى وجودي بين الناس البسطاء وفي موقع خلفي منعزل من الأردن إلى اعتدال كفتي الميزان، إذ إن اعتدالهما كان لصالحي، وبالتالي أظهرني على أنني بطل تلك اللحظة.

استقبلت في نقطة جمارك الأردن بحفاوة بالغة، ومرت أمتعتي على رجال الجمارك دون أي تفتيش. اعتذر ضابط الهجرة بشدة لأنه كان علي أن أدفع مبلغاً

بسيطاً من المال على اللوحات الهيروغليفية المكتوبة باللغة التصويرية للمصريين القدماء، كما تم تسجيل دخولها إلى البلد على جواز سفري.

وفي اليوم التالي وبالتحديد في منطقة المفرق حدثت لي حادثة إنسانية مؤثرة إذ أصر أحد المحاربين القدماء هناك على استضافتي طيلة المدة التي كنت أرغب في قضائها هناك. نزلت في بيته المتواضع والمؤلف من أربع غرف. كان ذلك المنزل نظيفاً بشكل لافت للنظر. كانت زوجته مريضة طريحة الفراش، وكان له ثمانية أطفال تتراوح أعمارهم من فتاة في الثامنة عشرة من عمرها حتى طفل في الثالثة من عمره. كان خطيب الفتاة نزيل ذلك المنزل أيضاً. وكانوا في كل صباح يخلون غرفة الطعام لكي أستحم فيها. كيف يمكن أن أكافئ مثل هذا اللطف وحسن المعاملة! إن رد مثل هذا الجميل هو أمر مستحيل. استمرت إقامتي معهم على ذلك النحو إلى أن حان موعد القطار المتجه إلى دمشق.

بددت الأيام العشرة الأولى التي قضيتها في العاصمة السورية، كما بددت الأشهر التي تلتها والتي قضيتها في أجمل بلد من بلدان الدول العربية. لم تكن الحياة في تلك الصحراء لينة كطراوة العيش في سوريا، فلن أعود إلى تلك الصحراء ما دمت حياً.

كتب لامارتين قبل أكثر من قرن يقول إذا قدر لي أن أختار بلداً من البلاد العربية ليكون منفى لي أقضي فيه أيام عمري في أحضان طبيعته الساحرة وبعيداً عن الناس لاخترت لبنان. وها أنا اليوم في لبنان وفي قرية صغيرة تعيش فيها طائفة مسيحية مارونية تقع على المنحدرات الشمالية العالية التي تطل على نهر الكلب، وأمامها مناظر خلابة من جبال وأحراش سلسلة جبال المتن والكسروان. كنت هناك أستغرق في استرجاع ذكرياتي عن الأيام الخوالي التي قضيتها في أرض شهدت العظمة والمجد خلال فترة حكم ملك شجاع أدت وفاته التي حدثت قبل

ثلاثة أيام إلى ترك مملكته وشعبه ومنجزاته تحت رحمة رجال عاديين تحيط بهم مجالس استشارية تتظاهر وتتبختر في مسرح كان الملك قد بناه بيديه القويتين وزخرفه بسماحة طبعه المرن[1].

قللت حرارة الاستقبال الذي حظيت به في بلدان الهلال الخصيب من العداء الغريب الذي صدر ضدي من بلد كرست حياتي العملية من أجل خدمته، وكنت أعمل على نحو تميز بالنزاهة التامة. لا أنكر بأنني كنت أنتقد نظام الحكم لقيامه بنشاطات كانت تجلب له السمعة السيئة من كافة أرجاء العالم بما فيها الدول العربية المجاورة. لكن لا بد أنه كان واضحاً لكافة الناس أنني كنت بانتقاداتي أعرب علناً عن آراء العديد من فئات المجتمع السعودي. كنت أفعل ذلك على الرغم من الإشاعات التي روجت لها بعض الفئات ذات المصلحة الخاصة، والتي قالت فيها بأنني كنت على علاقة ببعض النشاطات الهدامة، وتلك النشاطات هي التي أسهمت بعد رحيلي عن المملكة في قرار صدر بإبعاد أو بسجن عدد من الشخصيات البارزة. إن تلك هي شائعات لا أساس لها من الصحة، لكن أستثني من ذلك أمرين: وهما أنني لم أكن أعرف بالاسم أي إنسان من مئات الأشخاص الذين وقعوا ضحايا تلك الحملة الشريرة علاوة على أنني فوجئت تماماً عندما قيل لي بأن الاستياء الشعبي العام كان قد وصل مرحلة شبيهة بحملة منظمة تم التعبير فيها عن الاستياء بالقول والفعل.

لم يكن بإمكاني أبداً أن أحصل على النسخة العربية من البيان الرسمي الذي صدر في مكة بخصوص إبعادي عن المملكة، لكن تمكن صديق لي في المملكة من تزويدي بالنص التالي المترجم عن ذلك البيان:

---

(١) هذا كلام إنسان موتور ولا يعدو كونه نقمة على الملك سعود -يرحمه الله- لاتخاذه قراراً بإبعاد فيلبي عن المملكة، على أنه كان يعتقد أن بعض رجالات الملك كان لهم دور في إبعاده.

«قضى جون فيلبي في المملكة فترة إقامة دامت مدة طويلة، وكان طيلة إقامته مكرماً مبجلاً. لكن في السنوات الأخيرة -على أية حال- لاحظت الحكومة بأن فيلبي كان ينهج تصرفات غير لائقة لا يراعي فيها الحشمة. وبعد تنبيهه عدة مرات وجد جلالة الملك نفسه مضطراً لاتخاذ إجراء معين بحقه. وبسبب صداقة فيلبي القديمة مع الملك قرر الملك ألا يكون قاسياً معه، واكتفى بأن طلب منه مغادرة المملكة دون أن يفقد أي حق من حقوقه، علاوة على أن الملك منّ عليه بأن أكرمه بالعقار الذي كان يعيش به في الرياض».

يمكن أن تكون ترجمة النص الأصلي ترجمة غير دقيقة، لكن من الصعب فهم المقاطع التي أشرت إليها بخط والتي على ما يبدو خلقت بعض سوء الفهم في صحافة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال اختتمت صحيفة لوسوار الصادرة في بيروت مقالاً نشرته في الخامس من شهر مايو (أيار) عام ١٩٥٥م بعبارة مذهلة جاء فيها أن «جون فيلبي يعد واحداً من أغنى رجال العرب». وهنا أتساءل عن سبب ذلك الادعاء، كما أنه يمكنني أن أثبت أن ذلك بعيد جداً عن الواقع. وكما سبق أن أشرت في الفصل الأول من هذا الكتاب كنت قد غادرت الرياض ومعي أحد عشر صندوقاً مملوءاً بالكتب، وقلت: إنني غادرت بسيارة لاندروفر قديمة مهلهلة فيها خيمة صغيرة ومذياع صغير يعمل بالبطارية. بعتها جميعاً بالمفرق مقابل مئة جنيه. لم يكن ليسمح لي بالذهاب إلى مكة لجمع حوائج مكتبتي هناك التي كنت قد حزمتها في عشرين صندوقاً لأشحنها إلى بيروت عن طريق المساعي الحميدة التي قدمتها لي السفارة البريطانية. كانت السفارة البريطانية قد أخذت تلك الصناديق وانتظرت تعليمات من سلطات الجمارك بقصد تفتيشها ومراقبتها من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كان من الممكن لمثل هذا الإجراء أن يلحق ضرراً بالغاً

بممتلكاتي علاوة على أنه يمكن أن يسفر عن سرقة بعض الكتب النفيسة وعلى حدوث إتلاف متعمد لبعض السجلات والوثائق السرية المهمة. وحيال هذه الاحتمالات لم يكن بإمكاني المجازفة بتلك المغامرة التي تستهدف أثمن ما كان في حوزتي. أما ما تبقى وهو عبارة عن عفش وأثاث في الرياض ومكة وبعض الخيام وثلاث سيارات وعربة متنقلة بمثابة منزل، إضافة إلى نثريات أخرى فقد تركتها في السعودية لتباع بأي مبلغ كان. وسأكون مندهشاً وممتناً جداً إذا أُرسل لي أي فلس من ثمنها.

أما بخصوص: «العقار الذي عشت فيه في الرياض» فأعتقد أن ترجمة أخرى أكثر دقة للعبارة الواردة في النص العربي يمكن أن تأتي على الشكل التالي: «العقار الذي امتلكه جون فيلبي في الرياض» وبالتحديد المنزل الذي لم يقدمه لي الملك الحالي، بل والده الراحل المغفور له. قُيم ثمن ذلك المنزل بـ عشرة آلاف جنيه قبل ثمان سنوات حيث تسلمت من الملك صك تملك ذلك المنزل، لكن من المحتمل أن تكون قيمة المنزل قد وصلت الآن إلى ضعف ذلك الرقم. يبدو أن احتمال حصولي على أي شيء من ثمنه أمر بعيد المنال، وذلك نظراً لما تناولته التقارير عن نية بلدية الرياض في هدم المنزل تماماً، وذلك لسوء خطوط الهاتف والكهرباء فيه. إذاً ماذا بقي من الأملاك التي ما زلت أحتفظ بها وما هي العقارات التي منّ عليّ الملك بها؟

على ما يبدو ووفق رواية أصدقائي وزملائي من مجلس شورى الملك لا بد أنني حققت ثروة طائلة لنفسي ولأسرتي؛ وذلك من خلال الفرص المغرية التي واجهتني في الجزيرة العربية. ومثل كل أو معظم أصدقائي الذين هم من أصحاب الملايين أو أنهم على طريق الغنى الفاحش فإنه من غير المعقول ــ حسب تقديرات عامة الشعب ــ الافتراض بأنه يجب أن أصنف أنا أيضاً من ضمنهم. ولكن الفرق

بيني وبينهم هو أنه توجب علي أن أدفع مبلغاً مرموقاً من مدخراتي لإرضاء السلطات البريطانية المشرفة على جمع الضرائب. كان علي بصفتي واحداً من المواطنين أن أتبرع للدخل الوطني بدءاً من الثلاثين من أبريل (نيسان) عام ١٩٥٥م حيث توقفت عن عمل كنت أكسب منه دخلاً. أما الآن أصبحت معتمداً على الدخل السنوي البالغ ٣٥٠ جنيهاً إسترلينياً، وهو المبلغ الذي تبقى لي من راتبي التقاعدي الذي تدفعه لي وكالة الخدمة المدنية الهندية. كنت أكسب أيضاً مبالغ أخرى محددة أجنيها من أعمالي الأدبية، إضافة إلى فوائد مدخراتي وفوائد مبالغ أخرى معينة أودعتها في بنوك مختلفة.

عندما غادرت الرياض لم يكن بحوزتي من النقد سوى ٣٠٠ جنيه بما فيه ثمن سيارتي وأمور أخرى بعتها بالمفرق. بلغ حسابي في البنك الهولندي في جدة -والذي كان قد انتقل إلى بيروت- ٩٦٧، وكان قد وصلني من حسابي من البنك في جدة مبلغ قدره ١٢٧٠ جنيهاً، وكان ذلك صافي حساباتي مع شركة ميتشل كوتس. أما صافي حسابي في بنك باركليز في القاهرة فبلغ ٥١٣ جنيهاً، لكن بسبب مشكلة قناة السويس في عام ١٩٥٦م تم الحجز على ذلك المبلغ. أضاف بنك لويد بلندن إلى حسابي مبلغا قدره ٥٠٦ جنيهات فوصل المبلغ الإجمالي في حسابي إلى ٣٥٦٦ جنيهاً. اضطررت أن أسحب منه ٦٠٠ جنيه لأكمل بناء سكن صغير كنت قد اشتريته في الجبال هناك. أما بخصوص استثماراتي فقد كنت عند صدور قرار إبعادي عن المملكة قد استثمرت مبلغ ١٠٠٠ جنيه بسندات وزارة الدفاع بفائدة قدرها ثلاثة بالمئة، كما استثمر بنك باركليز في القاهرة نيابة عني مبلغ ٤٤٧٠[1] جنيهاً كقرض للصالح الوطني بفائدة بلغت ثلاثة وربع بالمئة. كما كنت

(١) صودر في نوفمبر ١٩٥٦م نتيجة لمشكلة السويس. (المؤلف).

قد اشتريت قبل حوالي أربعين عاماً شهادتين للتأمين على الحياة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وهي الثروة الوحيدة في نظري التي يمكن أن تساوي ألف جنيه لكنها لا تباع طالما أنا على قيد الحياة. إضافة إلى هذه الأمور أفترض أن لي منزلاً في الرياض يساوي عشرين ألف جنيه إضافة إلى نثريات أخرى كنت قد تركتها خلفي ليتم التصرف بها وفق أفضل الشروط التي تمليها الظروف الراهنة آنذاك. يسرني أن أعطي أي شخص بإمكانه الحصول على تلك الأموال ما يعادل قيمة تلك الممتلكات أو ربما أعطيه أكثر من قيمها، أعتقد أن قيمتها في الظروف الحالية لا تساوي شيئاً.

إن الأمر الآخر الخاص بالأمور المالية والذي يتوجب علي الاعتراف به هو أن مدخراتي التي جمعتها قبل الحرب العالمية الثانية بما فيها المنزل الذي تعاظمت فيه تلك الثروة قد حولتها طوعاً عام ١٩٣٩م إلى اعتماد مالي لتستفيد منها بناتي الثلاث. فكانت كل واحدة منهن قد حصلت بفعل ذلك الاعتماد على مرتب مقر سنوياً بلغ ٩٦ جنيهاً. وهذا بالمختصر ما جنيته على مدى خمسين عاماً من الكدح والجهد.

أعرف بعض الموظفين البسطاء في مصلحة الجمارك السعودية الذين إذا صدقوا روايتي، ربما يقولون: إنني هدرت أيامي سدى. إنني على استعداد أن أقدم لهم كل ما أملك إذا أثبتوا بأنني أملك شيئاً لم أذكره في سرد تفصيل ما جمعته من مال من النفط السعودي. يكفيني القول بأن لدي ما يمكنني من العيش براحة واحترام لذاتي على مدى ما تبقى لي من سنوات عمري، كما سبق لي أن عشت مع احترامي لذاتي في الماضي[1].

(١)ما ذكره المؤلف عن أملاكه ومدخراته -بعد هذه المدة الطويلة التي قضاها في المملكة- كلام لا تطمئن له النفس، خاصة إذا عرفنا أنه كان وكيلاً لشركات أمريكية وبريطانية في المملكة إضافة إلى أعمال أخرى.

إنه من غير السهل أبداً تبديد مغالطة أو فكرة خاطئة بعد أن دخلت أذهان الناس. وهناك مغالطة أخرى -وهي راسخة أكثر حتى من القصة التي روجت عن ثروتي- نسبت إلى وضعي ومكانتي في المملكة التي لم يسبق لي أن ادعيت بها: لم أكن في يوم من الأيام مستشاراً لابن سعود ولا حتى على أي محمل يمكن أن يتضمنه معنى تلك الكلمة. ينطبق هذا أيضاً على حقيقة أنني لم أعمل بتلك الصفة مقابل أي راتب شهري. ومع ذلك فإن الصحافة والمقالات الأدبية الأخرى نادراً ما كانت تشير إليَّ دون أن تنسب إليَّ عملاً أو نفوذاً ساهمت به في أحداث تاريخ المملكة، وهذا في حقيقة الأمر عمل لم يسبق لي أن مارسته أبداً، كما لم يسبق لي أن تظاهرت بممارسته. كل ما يمكنني فعله أو الادعاء به هو أنني حظيت بشرف صداقة وثقة واحد من أعظم رجال العالم؛ دامت تلك المعرفة والصداقة منذ بداية شهر ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩١٧م إلى أن وافته المنية بعد ستة وثلاثين عاماً من ذلك التاريخ.

لم تذبل ولم تفتر تلك الصداقة من قبل أي واحد منا، كما أن ابن سعود لم يكن من الرجال الذين يتهربون من مسؤولية التصرف وفق ما تميله عليه ضمائرهم حتى إذا تعلق الأمر في بعض الأحيان بأن يكون نزيهاً تجاهي.

كان ابن سعود مفتوناً بعبارة: «جالس واستشر الرجال، فإذا وافقوك بالرأي فذلك أمر حسن، وإذا لم يوافقوك فتوكل على الله وافعل ما هو خير». لم يتوانَ ابن سعود عن إطرائي ومدحي على مسمع من الملأ لما كنت أقدمه له من نصائح ومعلومات دقيقة كان يتلقاها مني مباشرة دون طرف ثالث.

حدث أن قال في أحد أيام أواخر عمره وهو يشير بإصبعه إليّ: «انظروا إلى ذلك الرجل المسن الذي إذا تحدث بلهجة الاسترضاء يعرف مقصدي، فقد صحبني لسنوات طوال».

بلغت ميزانية العام الحالي (١٩٥٤ / ١٩٥٥م) المخصصة للقوات السعودية النظامية وقوات الحرس الملكي خمسين مليون جنيه إسترليني. ومن خلال محاولة قامت بها مؤخراً بعض الصحف الفرنسية الصادرة في بيروت لتقييم قوة العرب مقارنة بقوة إسرائيل ورد مقال كتب بلهجة مريرة شُرحت فيه مساهمة المملكة العربية السعودية في قضية العرب المشتركة ضد إسرائيل.

كانت سوريا ومصر قد دلت على الكيفية التي يمكن بها القيام بمثل هذا العمل، لكن في المملكة العربية السعودية وخلال صيف عام ١٩٥٥م كانت فكرة القيام بعمل عسكري من هذا النوع قد تبرعمت فقط في أذهان حفنة من الضباط بالطائف وتم إحباطها بفعل انشقاق أحد المتآمرين عن جماعته.

إن أحقاد وعداوة الأمس -الذي تمكن الرجل العظيم السابق من إخمادها وقمعها وبعدها حكم المملكة مدة طويلة- قد بزغت مجدداً وفي مناخ منفتح.

لقد تم إبعادي لكن بتكريم تجسد بأن النظام الجديد كان سيدفع لي مستحقاتي رغماً عن معارضتي الشديدة للبذخ الذي سيطر عليه. لكن سرعان ما أدرك مستشارو الملك الجديد الخطأ الذي ارتكبوه بحقي. وبعد مضي شهر من وصولي إلى لبنان أذاعوا نشرة معدلة ذكروا فيها الأسباب التي حملتهم على إبعادي عن المملكة، إذ استهلوا ذلك البيان بعبارة ذكروا فيها بأنني كنت أنتقد نشاطات الحكم السعودي الجديد في وسائل الإعلام العراقية. لكن في حقيقة الأمر لم يسبق لي أن

قابلت أيّاً من الإعلاميين العراقيين. وهنا أجد لزاماً عليَّ أن أكرر على مسامع من قدر لي أن قابلته منهم ما سبق أن قلته لممثلي الصحافة المحلية والأجنبية في بيروت بخصوص أسباب التزامي الصمت المتعلق بموضوع إبعادي عن المملكة. أكدت بعض الصحف الأخرى عدم رغبتي في الإفصاح علناً عن مسببات ذلك الإبعاد. ومع ذلك نشرت بعض الصحف العربية في اليوم الثاني من شهر يونية (حزيران) البيان التالي الذي بثته إحدى المحطات الإذاعية في مكة، والجدير بالذكر هنا أن تلك الصحيفة هي واحدة من الصحف التي كانت تنعم بخيرات ودعم المملكة:

«في سياق خبر وصول جون فيلبي إلى بيروت إثر الأمر الصادر بإبعاده عن المملكة العربية السعودية نشرت وكالة الأنباء في بغداد تصريحات نسبت إليه قال فيها: إن سبب إبعاده يتعلق مباشرة بعدم رضى بعض الشخصيات الكبيرة عن الانتقادات التي صدرت عنه بخصوص البذخ والفساد الذي خيم على المملكة. كما يتعلق بتذمر بعض المسؤولين من ذلك التصرف لدى الملك، الأمر الذي حدا بجلالته باتخاذ قرار بإبعاده عن البلاد. أضافت إذاعة بغداد أن جون فيلبي كان يحض السلطات السعودية المسؤولة على اتخاذ إجراءات إصلاحية على المدى البعيد. كان ذلك ملخصاً لما بثته إذاعة بغداد. لكن إذاعة المملكة تؤكد أن على إذاعة بغداد أن تقدم أدلة على تلك الروايات المتعلقة بجون فيلبي، وخاصة إذا كان فيلبي قد صرح بها بالفعل. وقالت: إن جون فيلبي أصبح يعرف الآن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إبعاده عن البلاد. لم تكن مسببات إبعاده من مكائد الشخصيات ذات النفوذ في المملكة، كما أنه ليس لها علاقة بانتقاداته ولا بنصائحه؛ لأن تلك الانتقادات والنصائح هي معروفة ومنشورة في كتبه. إنها تتعلق بكونه عميلاً للصهيونية يعمل في المملكة، والدليل على ذلك ما قاله في كتبه وما سبق له الاعتراف به في سياق حملته الإعلامية الخبيثة».

الآن أحجمت الإذاعة ووسائل الإعلام السعودية عن الدخول في صراع مع السلطات العراقية على الرغم من الخلافات القائمة بينهم وبين الشعب العربي في بلدان عربية أخرى حول السياسة التي تبنوها خارج نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، وخارج نطاق اتفاقية الأمن العربي المشترك. تجنبت وسائل الإعلام السعودية -بموجب أوامر صدرت لها- التعليق على الأوضاع الداخلية في العراق، وذلك ضمن مفهوم أن هذه الأمور لا تهم الصحافة السعودية كما لا تهم المملكة التي عمل ملكها وقائدها العظيم قصارى جهده من أجل الوحدة العربية بعيداً عن الفرقة. كما عمل على توجيه العرب نحو طريق الغاية المشتركة التي تخدم ازدهار ورفاهية العرب بشكل عام. عمل ابن سعود أيضاً على حماية العرب من العدوان ليتسنى لهم العيش بسلام وأمان خاصة مع الدول التي لا تضمر الشر أو الضرر للعرب. وعليه تأمل وسائل الإعلام السعودية بأن يكون هذا التحذير كافياً لمنع الإعلاميين العراقيين من الاستمرار في نزاعات ليست في مصلحة العراق ولا في مصلحة العرب جميعاً.

إن هذا الجهد المتسم بالأبهة وبالأسلوب الطنان الرنان الذي يستهدف تصغيري في عيون بعض الدول العربية التي تنظر إلى مفهوم كلمة الصهيونية وكأنها إصبع ديناميت أفسدته الرطوبة. اتصلت هاتفياً بمحرر الجريدة المعنية لأخبره بأن البيان الذي سبق وأن نشر واقترحت عليه ضرورة نشر وجهة نظري في الموضوع. في النهاية وافق محرر الجريدة على ذلك الطرح، لكنه لم ينفذ وعده أبداً. لعله لم يكن بمقدوره أو ضمن صلاحياته فعل ذلك الشيء، لكنني سبق أن بينت له بأن آخر فرصة كنت قد تدخلت فيها في الأمور السياسية المتعلقة بقضية فلسطين كانت في عام ١٩٣٩م، وكان ذلك في المؤتمر الذي عقد في لندن حول قضية فلسطين.

أقول هذا مع الافتراض بمقولة ميولي المزعوم في دعم الحركة الصهيونية. والجدير بالذكر أنني ذهبت إلى ذلك المؤتمر بناء على طلب من ابن سعود لأكون قريباً من الأمير فيصل لأقدم له النصيحة والمعلومات المتعلقة بذلك الأمر.

رفض العرب في ذلك المؤتمر عرض الحكومة البريطانية في الحد من الهجرة اليهودية والسماح فقط لـ ٧٥ ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين على مدى خمس سنوات، على أن يمنع بعدها منعاً باتاً هجرة أي يهودي دون موافقة الدول العربية. كان العرب مخطئون في رفضهم لذلك العرض، وكان رفضهم بمثابة العقبة التي اعترضت سبيل التقدم؛ ولذلك ظهرت ضرورة ملحة لإيجاد حل لتلك المشكلة الأمر الذي حملني على أن أتقدم باقتراح مفاده أنه يجب أن تخضع كامل أراضي فلسطين لليهود مقابل نيل الدول العربية الأخرى كامل استقلالها. تكفل الرئيس الأمريكي روزفلت كما تكفل رئيس الحكومة البريطانية بإتمام إجراءات ذلك الاقتراح. في الوقت الذي طرحت الموضوع على ابن سعود لم يكن وضع رئيس الحكومة البريطانية أقل شأناً من وضع السيد تشرشل، وبالمناسبة أقول بأن كل من استمع إلى طرحي من القادة اليهود ومن الشخصيات البريطانية المؤيدة للعرب استحسن وأيد الفكرة. لكن توقفت المسألة عند ذلك الحد[1] ولم يتقدم تشرشل ولا رئيس الحكومة البريطانية بعرضهما على ابن سعود. لكن الفكرة هي أنني أطلعت ابن سعود في ربيع عام ١٩٤٠م على كل تفاصيل الترتيبات المقترحة، وأصبح على علم بأنها كانت من ترتيباتي وإعدادي شخصياً. كما علم بهذه النقطة أيضاً يوسف ياسين، وخالد القرقني إضافة إلى المرحوم الدكتور محمود حمودة؛ لأنهم كانوا من

(١) هل يصدق عقل أن اقتراح المؤلف حول القضية الفلسطينية في مصلحتها وهو يقضي بإقامة دولة إسرائيل على كل التراب الفلسطيني، وعندما يُعد رفض العرب له ضياعاً لحقوقهم فهذا يزعزع ثقتنا به ويبعث الشك في نواياه.

المستشارين المقربين للملك. ولا أزعم أن أياً منهم أيَّد الفكرة (لأنه لم يسبق لهم أن وافقوا على أي اقتراح يخدم مصلحتهم سبق أن عرض خلال الأربعين عاماً الماضية). كانت تلك المقترحات مجرد استرضاء لتهدئة الوضع في الداخل، وهو وضع جهدت الدول العظمى على استقراره. على أية حال استمرت صداقتي وثقتي المتبادلة مع الملك على مدى الثلاثين عاماً التي بقيت من عمره. كما أن القصة القديمة ليس لها أي دخل في القرار الذي اتخذه مستشارو ابن الملك الراحل والخاص بإبعادي الذي صدر بعد مرور ثمانية عشر شهراً من ذلك الحدث. كان هؤلاء المستشارون الأشرار مدركين تماماً بأنهم لن يتجرؤوا بالتصرف على النحو الذي يتصرفون به الآن لو كان ابن سعود لا يزال على قيد الحياة.

كانت الملاحظات التي أبداها ابن سعود -بخصوص استهلال حرب عام ١٩٤٨م والطريقة التي كانت ستدار بها الحرب ضد اليهود- ملاحظات صريحة ومريرة بما يكفي أن يسبب الخجل والإرباك لهم. أصبحت الأيام الحاضرة وأيام المستقبل في قبضتهم ليتلاعبوا بها. كما أن نتائج لعبهم ولهوهم بتلك الأيام ستقع على رؤوسهم. يكفي ما تقدم من شروحات لتغطية موضوع الصهيونية.

أصيب صديق قديم لي بالصدمة حيال سماع خبر إبعادي عن المملكة، وكان ذلك الصديق لبنانياً يرأس واحدة من أكبر الشركات التجارية ذات المصالح المزدهرة في المملكة، كما سبق له أن شغل في فترة من الفترات منصب وزير المالية ومنصب رئيس الوزراء في لبنان. وبعد أن وصلت إلى بيروت بفترة قصيرة قام ذلك الصديق بزيارة عمل إلى الرياض وعاد منها حاملاً ما كان يبدو وكأنه غصن زيتون. توصل من خلال تلك الزيارة لمعرفة أنه كان لدى الملك انطباع بأنني سببت له إهانة من نوع ما وربما يكون في ذلك إشارة إلى ملاحظاتي التي جاءت في المقالة الصحفية التي قلت فيها بأنه من الصعب على الملك الحالي أن يصبح رجلاً

عظيماً على نفس قدر عظمة والده الراحل. وعلى أية حال أكد الملك لصديقي اللبناني بأنه بمقدوري العودة إلى المملكة لو تعهدت بأن لا أنشر شيئاً في المستقبل قبل أن أعرضه على حكومته لمراقبته وبالتحديد على الرجل الشاب الذي كان قد عين مؤخراً وزيراً لوزارة الإعلام والإرشاد الوطني وذلك للضغط على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لم يكن بوسعي إلا أن أقول لصديقي اللبناني بأن ذلك العرض الجديد لم يكن سوى نسخة مشوهة عن الشروط المتعلقة بوجودي في المملكة التي سبق لي أن رفضتها. وأضفت بأنه لم يكن لي أي رغبة في العودة إلى السعودية تاركاً ورائي بلداً أكثر تقدماً وتحضراً انطلقت منه في بداية عمري عندما توجهت إلى المملكة.

ذكرته بأنه في الأيام الخوالي تم طرد محمد بن عبد الوهاب من قريته المعروفة باسم العيينة لنفس الذنب الذي اتهمت به، وهو أنه شجب التسيب والبذخ وفساد الأخلاق التي كانت حكومته وشعبه يمارسونه. لكن بعد أن أحسن ابن سعود استقباله في الدرعية قدمت إليه الوفود من العيينة وعلى رأسها أمير العيينة نفسه وكبار وجهاء تلك المنطقة. وهناك رجوه أن يعود إلى العيينة دون شروط، فكان جوابه: «أن ابن سعود هو صاحب الأمر والقرار في ذلك، وقال أيضاً: جئت إلى ديرة أفضل من الديرة التي غادرتها وسأبقى هنا ما لم يأمر ابن سعود برحيلي»[1].

إن رجال الصحراء ليسوا غرباء على المضايقات التي ينهجها أولئك الحكام الجدد، لوحظ أن المعلم الكبير أحمد بن عبدالحليم بن تيمية كان قد أودع السجن وترك ليموت فيه لكونه شجب التسيب والفساد الذي طغى على الحكم في الشام وتفشى بين الناس. والجدير بالذكر هنا أن ابن تيمية كان قد عاش حتى القرن

(١) لا يجوز للمؤلف أن يوازن بينه وبين الإمام محمد بن عبدالوهاب -يرحمه الله- فشتان ما بينهما من أمور لا تسمح بهذه الموازنة.

الرابع عشر الميلادي ويعد ملهم الحركة الإصلاحية والمثل الديني الأعلى في الجزيرة العربية. إنه الشخص الذي عمل على تشذيب وإصلاح عقول ونفوس أهالي منطقة كسروان التي وجدت لنفسي فيها مؤخراً ملاذاً ومأوى.

أدركت بأن صديقي اللبناني كان منشغلاً جداً في مصالحه التجارية مع المملكة إلى حد أنه لم يكن بإمكانه المجازفة بأي سوء تفاهم يمكن أن يحدث بينه وبين الحكومة السعودية؛ ولذلك تجنبت اللقاء معه لكي لا أحرجه وأعرض ملايينه المستثمرة في أعمال تجارية مع السعودية للخطر.

إن محاولته الفاشلة في إحراج الحكومة اللبنانية في عدم تناول إفطار أحد أيام رمضان على مائدة الرئيس اللبناني كانت بادرة دلت على عزمه في انخراط لبنان في الحملة المعادية للعراق التي كان وراءها الملك سعود ومستشاروه الذين احتجوا على توقيع اتفاقية التحالف التركي العراقي.

أسفر التزام بريطانيا وباكستان وإيران بتلك المعاهدة وإخفاق الجهود التاريخية التي بذلتها السعودية ومصر في إقصاء الدول العربية الأخرى عن الانضمام إلى حلف بغداد عن قدر من العبث كان قد خيم على جامعة الدول العربية ولازمها حتى منذ نشأتها قبل عشر سنوات، إذ تحولت إلى نموذج من الدول المتفككة. والحق يقال هنا: إن لحكومة بغداد كامل الحق في حماية مصالحها الحيوية عن طريق ربط نفسها مع دول حلف الناتو، كما أن للسعودية الحق في اعتمادها الكلي على المساعدات الأمريكية، وهو أمر لم تعترض عليه أية دولة من الدول العربية. لا يمكن بالضرورة أن يؤثر أي من هذين الارتباطين على معاهدة الأمن العربي المشترك والموجه بالدرجة الأولى ضد إسرائيل، إلا أن انعدام الوحدة وتفشي الفساد قد أثرا سلبياً وأنقصا من فعالية الدول العربية نفسها. إن ردة الفعل الحكيمة

التي صدرت عن الحكومة اللبنانية وعن الحكومة السورية -تحت قيادة رئيسها الجديد المتميز علاوة على عدم رغبة الأردن في الاهتمام بأي شيء سوى مشاغلها المالية الناجمة عن احتلال إسرائيل لأراضيها- أسفرت عن قتل موضوع الجدل في مهده. كما أن الحلف الثلاثي الذي نال حملة إعلامية كبيرة تبلور وأصبح واقعاً بسبب الاتفاق الثنائي الذي تم بين أكثر الدول المتقدمة والدول الرجعية في العالم العربي وهما مصر والسعودية على التوالي. في تلك الأثناء ظهرت هناك حاجة لتعزيز الموقف الدفاعي للدول العربية ضد خرق إسرائيل لمعاهدات الهدنة بسبب ظهور معاهدات ثنائية أخرى ضمن إطار اتفاقية الأمن العربي المشترك، والذي كانت العراق هي أيضاً طرفاً فيه. جاء فشل ابن سعود -من خلال زيارته التي قام بها لكل من باكستان وإيران- في إقناع هذين البلدين بمقاطعة حلف بغداد بمثابة خيبة أمل عظيمة له. لكن فشله مع هذين البلدين دل على سياسة العداء القائمة بين دول العالم الإسلامي، كما دل على عدم رغبة الدول العربية في تأييد نظام يتميز بالفرقة وجعله يحل في وسطها. إن الكره الوحيد التي يمكن للعرب -كدول متحدة بما فيها العراق- أن يتقبلوه هو كره إسرائيل. يمكن وحتى في الوقت الحاضر أن يفضي الاقتراح الذي تقدم به رئيس الوزراء البريطاني -في التاسع من نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٥٥م في الذكرى السنوية الثانية لوفاة ابن سعود- إلى إجراء بعض التعديلات على عداء العرب لإسرائيل؛ ذلك مقابل حصولهم على تنازلات جوهرية يتعلق بعضها بالأراضي ويتعلق بعضها الآخر بالأمور السياسية. أصبحت تلك الفرصة معلقة بخيط ضعيف، كما أن المستقبل سيكشف فيما إذا كان بالإمكان أن يتوصل العرب وإسرائيل إلى اتفاق يرتكز على قرار الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٤٧م.

حان الوقت الآن لأعود للحديث عن آثامي وذنوبي: ذكرت صحيفة الأيام اللبنانية في مقال لها صدر بعد فترة وجيزة من وصولي إلى لبنان أن ثمة مقالات معينة - في الواقع كانت مقالة واحدة نشرت في شهر أبريل (نيسان) من عام ١٩٥٤م في المجلة الأمريكية التي تصدر بعنوان (شؤون خارجية)- كانت السبب الرئيس وراء صدور قرار إبعادي عن المملكة. وأردفت الصحيفة تقول: «إن فيلبي كتب سيرته الذاتية التي نشرت في الشهر الماضي، وكانت سيرته تلك من بين الأمور التي أثارت غضب السلطات السعودية عليه؛ لأنه ادعى فيها بأنه كان وراء كل التحسينات التي طرأت على المملكة». كما وضعت الصحيفة علامتي تعجب بعد عبارة: «كما أنه يُعد من أغنى الأغنياء في المملكة العربية السعودية!!»

نشرت سيرتي الذاتية تحت عنوان «أيام عربية» في عام ١٩٤٨م. إن الكتاب الذي أشار إليه كاتب ذلك المقال والذي ورد على أنه السبب الرئيس في إبعادي عن المملكة كان مجرد سرد تاريخ أحداث الأيام التي قضيتها في المملكة، وكان قد نشر في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٥٥م وليس في شهر مارس (آذار). لاحظ أحد المراجعين للكتاب أن اسمي لم يذكر في صفحات الكتاب البالغة ٣٣٨ صفحة، كما لاحظ أيضاً أن اسمي لم يذكر في كتابي المتعلق بالأحداث التاريخية بعنوان «العربية السعودية» والذي نشر في عام ١٩٣٠م. وباعتبار أن هذين الكتابين يشتملان على كل تفاصيل أعمال التطوير والإصلاح في المملكة، فمن الصعب إدراك كيف يمكن أن أنسب الفضل في ذلك لنفسي دون ذكر اسمي. الجميع يدرك بأنني بالفعل أديت دوراً في برنامج تعمير البلاد خلال أيام حكم الملك الراحل، إذ حظي ذلك الدور بإعجاب العالم، كما أسهم بشكل ملحوظ في ازدهار البلاد بشكل عام. يمكن للأسف أن يكون ذلك البرنامج مقدمة للخراب والفوضى،

علماً بأنه لا يسعني إلا أن آمل بأن لا تتحقق هذه النبوءة كما تحققت نبوءة دلفيك عندما حذر سبارته في ظل ظروف مشابهة.

أما بخصوص سيرة حياتي فأقول: إنه إذا كانت في نية كاتب المقال أن يشير إلى ذلك فمن الطبيعي أن يتعلق موضوع الكتاب بحياتي. إن تلك المرحلة ما هي إلا حلقة من سلسلة قصة حياتي. ففي كلا الحالتين لا أجد أن هناك حاجة للاعتذار عن إطلاع أقراني وذريتي بالدور-الذي أديته في نهوض المملكة وتراجعها.

الواقع حدث أن رُبطت حملات الإبعاد والترحيل والسجن، وحتى حالات الإعدام التي حدثت عقب رحيلي عن المملكة بالنشاطات المشينة والمزعومة والمختلقة. فقد سبق لي أن أعربت عن عدم علاقتي بمثل هذه النشاطات، لكن ما لا يمكن أن يشك به هو أن عدم رضائي عن الوضع الجديد في المملكة بقي صداه يتردد في مجالات واسعة من الرأي العام الشعبي وفي كافة أجزاء البلاد لدرجة أنه تجاوز حدود المملكة. ففي سوريا وعلى سبيل المثال كانت مجموعة من الساخطين الناقمين قد بدأت تلوح يدها في الأفق مباشرة بعد مروري في دمشق متوجهاً إلى مقر إقامتي الحالي، كانت تلك الطائفة قد تبنت نمطاً معيناً ودعمته ببعض التقارير الصحفية، كما أصدرت بعض البيانات الرسمية حول الأهداف والدوافع، لكن تلك البيانات لم تحمل اسم مؤلفها. كان أحد هذه البيانات موجهاً إلي عندما كنت في عجلون، إذ ذكر فيه مختلف النشاطات التي تستدعي الشجب والتوبيخ. كان شجب الميول والممارسات الشريرة التي تقوم بها الحكومة أو التي تصدر عن الشعب شيئاً، أما التلفظ بعبارات القذف والتشهير بحق بعض الأشخاص خاصة الوجهاء من الناس فكان شيئاً آخر. إن هذا تصرف لم أسمح لنفسي بممارسته.

على أية حال، تمت محاولات صدرت عن الصحافة السعودية التي تخضع لإشراف الدولة والتي تصدر باسم الهلال الخصيب إذ كانت تستهدف إقران اسمي بهذا القذف والتشهير.

حدث في أعقاب نشر البيان المشار إليه أعلاه الذي صدر في شهر أغسطس (آب) من عام ١٩٥٥م أن نشرت صحيفة لوريان وهي صحيفة رئيسة تصدر باللغة الفرنسية في بيروت تقريراً صدر أصلاً من مدينة دمشق.

الواقع لا أعرف شخصاً يدعى نسيب السباعي، كما لا أعرف أي شيء عن صفاته ومؤهلاته، لكن ما أعرفه بالتأكيد هو أن هذا الشخص يكذب حين يقول: إنني مؤلف كراسات بذيئة وسفيهة، من الواضح أن ذلك الشخص لا يعرف أي شيء عن إسهاماتي في حلف بغداد وتركيا. ربما يكون نسيب السباعي وراء قيام صحافة الهلال الخصيب في نشر اتهامات مماثلة لهذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة. فعلى سبيل المثال جاء المقال التالي في صحيفة الشرق التي تصدر من بيروت في عددها الصادر في الحادي عشر من شهر أغسطس (آب):

«تقوم الصحيفة من وقت لآخر بنشر مقالات عدائية ضغينة مغرضة تستهدف ملك المملكة العربية السعودية وكبار الرسميين في الحكومة السعودية. إنها تصدر حاملة توقيع (السعودية الحرة). لكن من يقرأ هذه المقالات التي تنهجم على جلالة الملك وعلى الأمير فيصل وعلى عدد آخر من الأمراء سيتفاجؤون ويشجبون نشرها وخاصة الأمير فيصل بن تركي. تتضمن تلك المقالات تهجماً على التقدميين الذين

ينادون بالشمولية العربية، والذين يؤمنون بحاجة التوصل الى تحالف عربي ثلاثي ومنهم الرئيس حسين العويني والسيد جمال الحسيني. هذا كما أن تلك المقالات تتهجم على سعادة السفير السعودي في بيروت وعلى طاقم سفارته. وها هو الآن ممثل صحيفة الشرق يدرج استفسارات مفصلة حول هذا الموضوع يؤكد فيها بأن جون فيلبي هو مصدر هذه التقارير، وهو جاسوس بريطاني تم إبعاده عن المملكة العربية السعودية. ويقول أيضا: إننا نتساءل لماذا تبقيه الحكومة اللبنانية في لبنان رغم النشاط الهدام الذي يزاوله».

يمكنني الإجابة عن النقطة الأخيرة من هذا المقال بقولي: إن الحكومة اللبنانية تدرك أن القصة برمتها هي محض تلفيق صادرة عن جهات لا تعيش في لبنان. كنت خلال الأشهر الأولى من إقامتي في لبنان على اتصال مع السيد سامي الصلح الذي كان في وقتها رئيساً للوزراء، والذي كان على اطلاع بما قمت به وبما لم أقم به من نشاطات. كان على اطلاع بذلك أكثر من اطلاع كتاب المقالات العدائية المأجورين. كنت أحاول وخلال كافة محادثاتي مع الشخصيات المعنية بهذا الأمر الامتناع عن لقاء الصحفيين الممثلين لأية صحيفة كانت، كما أنني لم أخول أياً منهم في نشر أي بيان صادر عني بشكل مباشر أو غير مباشر، وبسبب حقيقة أن أفراد أسرتي وكتبي كانت ما تزال في المملكة العربية السعودية تحت رحمة النظام التزمت بهذا النهج من التصرف لمدة ستة أشهر، وبعد أن تلاشت الأسباب بعد مضي ستة أشهر عن رحيلي عن المملكة، قررت أن أتحدث وبنفسي عن كل الأشياء -أو على الأقل بعض منها- التي يمكن أن يكون الآخرون سعداء بقولها نيابة عني.

نشرت صحيفة (الصنداي تايمز) مقالاتي التي كتبتها عن الوضع في المملكة العربية السعودية وذلك مباشرة بعد فترة الستة أشهر التي التزمت خلالها بأن أكون

نزيهاً في تعاملي مع حكومة المملكة العربية السعودية، وذلك على أمل أن تتاح لها الفرصة في ترتيب بيتها السعودي. شهدت تلك الفترة الانتقالية خطأ ملحوظاً في التعامل مع مشكلة البريمي العويصة، كما شهدت محاولة سخيفة تهدف إلى بسط يد الدول الغربية عن طريق التقارب مع روسيا ومع الدول الأخرى التي تدور في فلكها، كما استمر البذخ في النفقات على مستوى ملحوظ. إن جميع هذه الأمور لم تحقق أي تغيير حقيقي في المواقف، اقتنعت بفعل هذه التطورات -وبفعل أحداث أخرى طفيفة كانت ذات طابع شخصي- بأن الوقت قد حان لاستئناف كامل حريتي في التصرف دون أي التزام بالصداقات التي كان أصدقائي القدامى -وليس أنا- قد وضعوا نهاية لها. وبطريقة غير مباشرة وعن طريق صديق لي في جدة أرسلت لهم إشعاراً عن نيتي في استئناف انتقاداتي للحكومة السعودية وللأعمال التي كانت تزاولها والتي تسببت في صدور قرار إبعادي عن المملكة. والواقع أنني لا أعرف فيما إذا كان الصديق قد أوصل إشعاري الى الجهات المعنية أم لا.

والغريب في الموضوع أن مقالاتي التي نشرتها صحيفة (الصنداي تايمز) والتي جاءت تحت عنوان (فضائح في الجزيرة العربية) أصيبت بإخفاق تام في مناطق الشرق الأوسط. تقع المسؤولية في ذلك على محرر الجريدة وليس على عاتقي شخصياً. تجلى ذلك الإخفاق في أنه لم تقتبس أية صحيفة تصدر في الشرق الأوسط أي عبارة من مقالاتي تلك، كما أنه لم تبث أي محطة إذاعية أيّاً من المواضيع التي وردت فيها باستثناء إشارة طفيفة أبدتها صحيفة الجامعة الأمريكية في بيروت، إذ قالت يبدو أن فيلبي متذمر من وجوده في المنفى. في الحقيقة لم تكن تلك الملاحظة واقعية على الإطلاق، لكن السكوت الضمني الخبيث الذي نهجته

وسائل الإعلام -وهو عادة ما تنقصه التفاصيل الدقيقة للأمور- كان سكوتاً منطوياً على الخداع والمكيدة. لكن هجومي أفضى بالفعل عن رجع صدى غير متوقع أخذ شكل غصن الزيتون أو السلام! فعند نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) تلقيت دعوة لزيارة الصديق الذي أشرت إليه سابقاً ولم أذكر اسمه. حيث حدث آخر لقاء لي به في شهر مايو (أيار) الماضي.

وكما سبق وأشرت كنت قد تعمدت عدم اللقاء به تجنباً لإحراجه بصفته صديقاً عرفته على مدى ثلاثين عاماً، وشهدت صداقتنا خلال تلك الفترة علاقات ودية للغاية.

وفعلاً قمت بزيارته ولكنني لا أعرف حتى هذه اللحظة فيما إذا كان تصرفه نابعاً من مبادرة شخصية لكونه صديقاً للطرفين أو أن جهة ما فوضته بأن يطرح عليّ احتمال المصالحة بيني وبين سلطات المملكة العربية السعودية. لكنه بالفعل عرض عليّ أمر المصالحة، تحادثنا وتجادلنا في تلك المشكلة لمدة ساعتين لكن دون التوصل إلى نتيجة محددة. أخبرته بأنني كنت سعيداً في مكان إقامتي وأنه لم يكن لدي أي رغبة حقيقية في العودة إلى بلد سبق وأن خيب آمالي. لكنه رد علي بجواب سريع لاذع بأن السعودية هي بلدي الطبيعي، وأن وجودي في بلد آخر بما فيها إنجلترا مثل وجود سمكة خارج الماء. قلت له: إنني لم أغادر السعودية لأنني كنت غاضباً بل غادرتها لأن السعوديين هم الذين دفعوني على انتقاد أخطائهم. أجاب بأنني كنت مخطئاً في انتقادهم بشكل علني، إذ كان باستطاعتي أن أتحدث إلى الملك شخصياً عن كل الأخطاء. عندها أجبته بأنني نهجت ذلك الأسلوب مع ابن سعود لكن الملك سعود الحالي فإن المعلومات التي كانت تصله كانت معلومات مضللة. وقلت: إن التحدث معه مباشرة كان أسهل من موضوع لقاء والده

بالصدفة إذ حدث وأن قلت في حضور كامل أعضاء المجلس الاستشاري لابن سعود في الطائف بأنني سأكون مستعداً للاستمرار في العيش في المملكة مع الامتناع عن التحدث والنقد لأنني كنت في تلك المرحلة أحاول انقاذ المنجزات العظيمة التي حققها ابن سعود من الغرق. والجدير بالذكر أن ابن سعود كان في وقتها على فراش الموت، صرحت بذلك قبل وفاته بأقل من شهر وبالتحديد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٥٣م.

سألني صديقي عن سبب عدم إصراري في مقابلة الملك بعد أن علمت بخبر قرار إبعادي وبالتالي الاحتجاج عليه. فكان جوابي بأنه كان لدي إحساس بأن الملك كان يقع تحت تأثير مستشاريه الذين كانوا يستاؤون من علاقتي الحميمة مع ابن سعود، علاوة على أنه لم تكن بيني وبين سعود -وعلى مدى أربعين عاماً- سوى علاقات صداقة حميمة. قال صديقي بأنه يمكن التغلب على كافة تلك العقبات عن طريق مفاتحة الملك والتحدث إليه، خاصة أنه ليس لدى معظم الناس المؤثرين في الموضوع أي شيء ضدي سوى الادعاء بأنني كنت متسرعاً وتصرفت بشيء من عدم اللباقة في كتاباتي وأحاديثي. عندها قلت بإصرار: إنه إذا كان موضوع المصالحة والإعراب عن وجهات النظر أمراً يرغب فيه الملك والشخصيات الأخرى المؤثرة في السعودية فيجب أن تأتي المبادرة في ذلك الموضوع من قبلهم مباشرة. وقلت: لن أطلب مهما كلف الأمر الصفح عن أي شيء قلته أو فعلته ولن أقبل ثمناً لعودتي أي شروط تحد من حرية التحدث والتصرف، وهي حرية كنت دائماً أتمتع بها في المملكة. بل على العكس يمكن لي أن أفرض شروطي وأن أطالب بأدلة دامغة عن حسن نوايا الملك وحسن نوايا رجال حكومته التي يمكن التحقق منها بأسلوبين مقبولين لي وهما:

١- أن تدفع الحكومة السعودية كامل الديون المستحقة عليها لشركتي (ميتشل كوكس).

٢- وأن تلغي عقدها الخاص بالجزء غير المنتهي من قصر الأمير عبدالله بن عبدالرحمن عم الملك سعود.

كنت قد قدمت إلى الملك بيانات خطية وضحت فيها بالتفصيل مدى أهمية هذه المطالب، وأن عليه أن يلبيها بحذافيرها، ذلك إذا كان فعلاً راغباً في أن أعود الى المملكة. طلب مني صديقي تخويلاً محدداً من طرفي يمكنه من طرح مثل ذلك الاقتراح على الملك لكنني أحجمت عن التمادي إلى ذلك المدى. كنت قد أفصحت له عن أقل قدر من شروطي للتوصل إلى وفاق في الرأي، وعليه بإمكانه فعل ما يراه مناسباً بصفته صديقاً لكلا الطرفين. كما يمكنه أن يعرف فيما إذا كانوا فعلاً يرغبون في عودتي. وتلك هي نقطة جوهرية يتوقف عليها قيامي بمثل تلك المبادرة، لكن الشروط الأخرى تتعلق بشركتي التي ما زلت أعد نفسي ملتزماً أدبياً بمصالحها مع الحكومة السعودية على الرغم من أنني توقفت عن العمل معها، وقلت: إنه إذا رفضوها فسيكون بإمكاني أنا شخصياً أن أدافع عنها وأثبتها بطريقتي الخاصة.

بإمكانهم أن يدركوا أن قلمي يمكن أن يكون أكثر مضاء من سيوفهم. لم يكن لدي شك أن صديقي -الذي كان متلهفاً ليراني عائداً إلى المملكة أو على الأقل مهتماً بتهدئة الأمور وعودة المياه المضطربة إلى مجاريها- لن يترك الأمور عند ذلك القدر.

في تلك الأثناء كانت الصحف قد تناولت جانباً آخر من موضوع إبعادي عن المملكة، وذلك في محاولة منها لربطه مع منحى السنوات الأخيرة التي رسمت

معالم الانفصال عن الماضي. في الواقع كانت تدور أخبار مفادها أن السياسة الحكيمة والحذرة لابن سعود العظيم وتعاونه الاقتصادي مع أمريكا وبريطانيا بدأت تفقد شيئاً من حدتها علاوة على أن بعض المفكرين الذين درسوا وضع البلاد برروا ضرورة قيام المملكة بالاتصالات على نطاق واسع مع بقية دول العالم. وكانت هناك أرضية صلبة لمثل هذا التوجه، علماً بأن الدوافع وراء هذا التوجه لم تكن دوافع سليمة.

تحول الجدل الدائر حول موضوع منطقة البريمي إلى نوع من الحملة العدائية الموجهة ضد بريطانيا التي كانت مصالحها في السعودية مهملة بشكل نسبي، علاوة على أن فشل مجموعة من العقود الخاصة بشركات بريطانية ذائعة الصيت لم يساعد في تحسين تلك الصورة.

أما بالنسبة للأمريكيين الذين كان اهتمامهم بالسعودية اهتماماً اقتصادياً واهتماماً سياسياً بشكل جزئي فيمكن القول إن ما أدى إلى فتور العلاقة بين الحكومة وشركات النفط يعود بالدرجة الأولى إلى الطمع وليس إلى أي شيء آخر: بمعنى آخر أدى اعتماد المملكة الكلي على الفنيين الأمريكيين وعلى المساعدات المالية الأمريكية في تدريب الجيش السعودي وقواته الجوية، وفي خلق إدارة فاعلة في الحفاظ على سلامة الطيران المدني السعودي وفي تطوير مختلف المشاريع الزراعية وفي زيادة مصادر مياه الشرب في المملكة عن طريق التنقيب عن المصادر الجيولوجية أدت جميعها إلى خلق شعور بالغيرة لدى كافة السعوديين المعنيين بهذه الأمور. ومختصر القول أن تبعية بريطانيا وأمريكا بدأت في التناقص. كما أن السياسة التي نهجتها فرنسا في شمال إفريقية أدت الى استبعاد فرنسا لتكون بديلاً عن بريطانيا أو أمريكا. أما إيطاليا فأصبحت بمنزلة البقرة الهزيلة التي لا يمكن

الحصول منها على الحليب. أما البلد الذي أصبح مناسباً ليتقدم في طلب يد الحسناء العربية فكانت ألمانيا وبالتحديد ألمانيا الغربية. وعليه جاءت الشركة الألمانية المشهورة فليب هولتزمان -والتي كانت تعمل في مشروع خط سكة الحديد بين برلين وبغداد ومشاريع مهمة أخرى- لتحل محل شركة التعمير الأمريكية المسماة ميشيل بيكر - والتي كانت هي نفسها التي حلت محل شركة بكتل-. وبهذا أصبحت الشركة الألمانية صاحبة كافة العقود والأعمال الاستشارية الخاصة بأعمال التطوير والأعمال الهندسية السعودية. لكن تلك التجربة باءت بالفشل وانتهى الأمر بإنهاء أعمالها. كما اعتقل اثنان من كبار المسؤولين فيها وفرضت عليهما الإقامة الجبرية بانتظار نتائج التحقيق في أعمال الشركة، وعليه أرسلت وزارة الخارجية الألمانية أحد كبار الرسميين إلى جدة للكشف عن مداخلات الفساد والمكائد.

بعدها تولت الحكومة السعودية العمل في تلك المشاريع الهندسية والإنشائية لكنه كان من غير الوارد أن تكون تلك المرحلة اللاحقة أفضل من المرحلة السابقة. غادرت المملكة قبل أن يتم حكم الفصل في تلك المشكلة.

في تلك المرحلة من تطور الأحداث ظهرت شخصية ألمانية أخرى على مسرح الجزيرة العربية، وكانت تلك شخصية غامضة لها خبرة طويلة في مجال العمل الدبلوماسي. سبق لتلك الشخصية أن خدمت أيام ألمانيا الهتلرية وبالتحديد أثناء فترة الحرب في عدد من الدول الشرقية بما فيها أفغانستان ولبنان. شهدت هذه الشخصية استسلام حكومة الجنرال دينتز للحلفاء، لا أعرف شيئاً عن الطريقة التي نظم بها ذلك الشخص ولا عن المكان الذي قدم منه بل أفترض أنه قدم من ألمانيا.. لكنه قدم ليقدم النصح إلى الملك سعود مستنداً بذلك على عمله في سلك الشؤون الأجنبية. وأفترض القول أيضاً إنه لم يكن يقدم مشورته بدافع نزيه أو بدافع الحب للمملكة العربية

السعودية. وبالنظر لخدماته الطويلة في بلدان المشرق لكنه لم يكن يتحدث أي لغة من لغات هذه البلدان، كما أنه من المؤكد أنه لم يعرف اللغة العربية. علاوة على أنه لم يكن في السعودية أي شخص يتحدث اللغة الألمانية.

حدث وأن قابلت تلك الشخصية في مجالس الملك وعلى موائد طعامه، فكان يتحدث بلغة إنجليزية ركيكة، كان المترجم يحاول نقل فحواها إلى الملك. لم يكن أداؤه ألمعياً على الإطلاق لكن كان من الطبيعي أن يحتفظ بملاحظاته العابرة غير الملزمة لمناسبات يختلي فيها مع جلالة الملك. ربما لا يكون من الإنصاف الحكم على مزايا هذا الرجل من مجرد ما يظهر منه من تفاهات في اللقاءات العامة!

لم يكن هذا الرجل أقل شأناً من السفير الألماني السابق فون هنتج. حدث أن طرح على مسمع مني اقتراح تعيينه مستشاراً للملك سعود ليحل في مكاني بعد إبعادي عن البلاد. لكني أوضحت للجميع بأنه لم يسبق لي أن كنت مستشاراً لا للملك الحالي ولا لوالده العظيم. حدث وأن تشرفت خلال فترة حكم الملك الحالي بحضور المجلس الاستشاري للملك، كما حضرت جلسات اللجان المختارة من قبل الملك. وقبل ثلاثة أسابيع من وفاة ابن سعود حدث أن خرجت طوعاً من مجلس الملك بعد حادثة الانتقاد التي سبق أن ذكرتها. بعدها لم أسع أبداً في معاودة الدخول في حدود ذلك المجلس الخاص. كما أن الملك ومنذ توليه عرش الحكم وحتى صدور قرار إبعادي عن المملكة لم يطلب أية استشارة مني بخصوص أي موضوع كان، لكنه من الصعب إقناع الناس بحقيقة هذا التصريح.

وأكرر القول بأنه لم يسبق لي أن شغلت منصب المستشار للملك كما سبق أن اتهمت بذلك. علاوة على أنه تم مع وفاة ابن سعود إنهاء كل المهام والمناصب التي كنت أقوم بها. استمتعت بصداقة وثقة ابن سعود على مدى ستة وثلاثين عامًا

كمـا أن علاقـتي مع ابنه بعد هذه السـنين لم تكن سوى عـلاقة صداقـة لم ترق لمستوى الود. من الواضح أن ما يسمى بالشخص الذي خلفني في منصبي لم يرق أبداً إلى مستواي لكنه تعمد على إظهار قـدراته على مدى أحد عشر شهراً، وتلك هي المدة التي حظي خـلالها بثقـة سيـده الجديد. وفي خلال أشـهر خـريف عام ١٩٥٥م عاد ذلـك الألماني إلى موطنه بعـد أن حصل على إذن بالـغياب لـم تحدد مدته، كان يتقـاضى خلاله كامل مرتبه عن تلك الفتـرة: وكانت تلك هي الطريقة السعـودية غير المباشـرة المتبعة عند إنهـاء عمل شخص ما بسـبب الزيادة في عدد الموظفين. وفي مدينة هامبورج أجرى هذا الرجل اتصالاً مع صديق قديم لي يدعى البرفيـسور كارل راثيانز الذي أرسل لي في اليـوم الثاني من شهر نوفمـبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٥٥م الرسالة التالية:

«عاد الدكتور هنتغ إلى ألمانيـا بعد رحلة إلى السعودية استغرقت شـهرين رافقه فيها الدكتـر أبل بصفته مترجماً وإلى الآن لم يحـدث بيننا سوى مكالمات هاتفية. قال الدكتور هنـتغ لي بأن جون فيلبي كان محقـاً في انتقاده للظروف في المملكة. وبإمكاني فقط أن أشكره على شهادة لم أطلبها منه وهي ترتكز على تجربة محدودة في قـصر الحكم في المملكة العـربية السـعودية. هذا وبإمكان الـدكتور فـريدريك والدكتـور موليز إضافـة إلى أطباء آخرين ألمان يعـملون في المملكة أن يدلوا بنفس الآراء وهم غير ممنوعين رسـمياً من الكشف عن ما عرفوه من خـلال مسؤولياتهم وطبيعة أعمالهم».

كان ثمـة شيء متعـفن يجري في الدنمارك كـان بمثابة تردي وفـساد علمت به خلال تواجـدي في جبال لبنان التي لجـأت إليها بعـد رحيلي عن مكة والرياض. والجدير بالذكر أن هاتين المدينتين كانتا مـحور أحداث حياتي خلال السنوات التي

قضيتـها في قفار الصحراء. «الويل لك ياكـورازين والويل لك يابيت صيدا إذ لم ترجعي عن طرق الشر وتبدئي في عـبادة الله الذي من على أجدادك بتلك الأرض التي تتدفق فيها خيرات الحليب والعسل. أصبحت الآن تبذرين فيها بذور الشوفان التي ستكون ثمارها تجسيداً لمصيـرك المحتوم. لن يكون نصيبك منها إلا الماء المالح وقشـور المحاصـيل التي سيـجنيهـا بعد بركـات منّ الله عليك بها لكـنك أسأت استـعمـالها ومـشيت وراء جـشع وحب المال.. لن يكون الشـر هو الشيء الذي سيـسود في هذه الأيام، بل سيـتفشى الخـوف أيضاً، ويظهر جليـاً لأعين الرجال العظماء في الأرض التي لم تعرف الخـوف إلا من فترة قريبة وبالتحـديد لم يعرفه سوى الأشخاص الأشرار فيها».

إنها الصورة المؤلمة لبلد جلت فيه بعـيداً في البراري على مدى أربعين عاماً دون أن أحمل معي سـوى سلاح خفيف لصيد الطيـور والحيوانات. كنت أتمتع بكامل صحتي البـدنية والعقلية لكنها كـانت تضمر ببطء وسط الجبـال الجميلة في رياض الجزيرة العربية: كنت أتساءل عما إذا كان بمقدور علمائنا أن يعاودوا اكتشاف إكسير الحياة الجديدة الذي انتهى مع قدوم الفـيضان قبل أن تتحول هذه الأرض إلى مكان غير صالح للـعيش بفعل قنابلهم الهيدروجينيـة. إن الذكرى هي عزائي عن الأيام الماضية، وإن الطريق القـديم الذي مشيت فيه قد ترك لي أفضل الذكـريات المتعلقة بالصعوبات التي واجهتها أثناء السير فيه.